

## القادري لنحاس: لماذا تمنعت عن إحالة أنظمة وضعها هيئة تنظيم الاتصالات الى مجلس الشورى؟

إدارية مستقلة (Autorite administrative independante) وبالتالي فإن تطبيقه في هذا الخصوص يحتم عليكم ما يلي: - التعاطي مع الهيئة كسلطة مستقلة إداريا ذلك أن القانون لم يلحظ أي سلطة تسلسلية أو أي سلطة وصاية عليها. - التعاطي مع الهيئة كسلطة مستقلة ماليا خاصة أن القانون قد لحظ موارد لها. تفعيل عمل الهيئة من خلال نقل الصلاحيات التي لحظ القانون وجوب نقلها إليها.

ب - بالنسبة لشركة اتصالات لبنان: إن تطبيق قانون الاتصالات في هذا المجال يحتم عليكم اقتراح أسماء رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ليتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء.

ثانيا: لجهة تمنعكم عن إحالة الأنظمة التي وضعتها الهيئة المنظمة للاتصالات إلى مجلس شوري الدولة: ما هو سبب تمنعكم عن إحالة الأنظمة الموضوعة من قبل الهيئة والتي أرسلتها إليكم بعد إجراء الإستشارات العامة بشأنها، إلى مجلس شوري الدولة لإبداء الرأي فيها وفقا للأصول بغية إصدارها وتنفيذها؟

ثالثا: لجهة تمنعكم عن تطبيق بعض الأنظمة الصادرة عن الهيئة المنظمة للاتصالات:

ما هو سبب تمنعكم عن تطبيق بعض الأنظمة النافذة والصادرة عن الهيئة وفقا للأصول كالأنظمة التالية: نظام القوة التسويقية الهامة الصادر بموجب القرار رقم ٣/٢٠٠٩ - نظام الترابط الصادر بموجب القرار رقم ٤/٢٠٠٩. أملا الإجابة على سؤالي ضمن المهلة المحددة في النظام الداخلي للمجلس النيابي محتفظا بحقي بتحويل السؤال إلى إستجواب.

وجه النائب زياد القادري سؤالا الى وزير الاتصالات شريل نحاس عبر رئاسة مجلس النواب، عن عدم تطبيق قانون الاتصالات رقم ٤٣١ والصادر في ٢٢/٧/٢٠٠٢، خصوصا بالنسبة الى الهيئة المنظمة للاتصالات المنشأة بموجبه، وشركة اتصالات لبنان.

وجاء فيه: يتعرض قطاع الإتصالات في لبنان للتجاذبات السياسية ويخضع في ذلك لأمزجة الوزراء المتعاقبين على وزارة الاتصالات.

لذلك، ولوضع حد للتدهور الحاصل، وللارتقاء بهذا القطاع إلى المستوى الذي يجب أن يكون عليه من حيث نوعية الخدمة، والمنافسة، والتكلفة على المستهلك، وأهمية مواكبة التقدم على الصعيد التكنولوجي وعلى صعيد التجهيزات، وكذلك لتحسين هذا القطاع إزاء الأهواء والتدخلات السياسية، فقد صدر القانون رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢ - قانون الاتصالات - الذي توخى المشتري منه وضع حد لعدم الإستقرار في تطبيق السياسة القطاعية وأنشأ بالتالي هيئة منظمة وهي الهيئة المنظمة للاتصالات.

### وجاء في السؤال:

أولا: لجهة عدم تطبيقكم قانون الاتصالات رقم ٤٣١:

ما هو سبب عدم تطبيقكم قانون الاتصالات رقم ٤٣١ والصادر بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٢، خاصة بالنسبة للهيئة المنظمة للاتصالات وبالنسبة لشركة اتصالات لبنان؟

أ - بالنسبة للهيئة المنظمة للاتصالات: جعل القانون من الهيئة المنظمة للاتصالات سلطة